# المسائل اللغوية في رسالة الغفران

محمد إسماعيل بصل

لا تعد رسالة الغفران رائعة من روائع أبي العلاء المعري وحسب ، بل من روائع الأدب العربي والعالمي أيضاً . وإذا كانت هذه الرسالة تشكّل نصاً رحباً ومفتوحاً لمختلف أنواع القراءات الفلسفية والفكرية ... والأدبية والنقدية واللغوية ، فإنّ الموضوعية تقتضي أن يختار الباحث ميداناً واحداً من بين هذه الميادين المعرفية التي تزخر بها رسالة الغفران . لكن هذه الموضوعية سرعان ما تنحصر أمام ذاتية الاختيار ، فاختيار موضوع واحد من الغفران كي يكون مادة للبحث والتحليل ، لا يعني البتة جوهرية هذا الموضوع على حساب الموضوعات الأخرى ، لأنّ الشعر جوهري ، والأدب جوهري ، والنحو جوهري ، وهكذا بالنسبة للنقد والقصّ والفلسفة إلخ ... لذا فإن التخصيص قد يساعد المختص في تأمل جوهر الفكرة " المعرية " ونظن أنها – أي الفكرة – واحدة في الموضوعات جميعها مهما بدت مختلفة أو متباينة للوهلة الأولى .

ونحن عندما اخترنا المسائل اللغوية في رسالة الغفران مادة للدراسة ، كنا نعلم أن الموضوع وعر المسالك أكثر من غيره ، ولا تتأتى هذه الوعورة من كون المعري أولى موضوع اللغة اهتماماً خاصاً ومتميزاً في كلامه ، ولا من بثه المسائل اللغوية في كل أرجاء رسالته ، ولا من شهرة المعري باطلاعه على غريب اللغة وحوشيها " ما أعرف أن العرب نطقت بكلمة لم يعرفها المعري "* بل – وبالإضافة

إلى كل ما سبق – لكون المسائل اللغوية ذاتها تحتاج إلى جهد كبير من أجل إحصائها أولاً ، ومن أجل تنظيمها وتبويبها وتحليلها ثانياً ، فمنها ما هو خاص بلغة المعري ، ومنها ما هو متعلق بالنقد الأدبي ، ومنها ما هو متصل بالقراءات والموسيقى والعروض، ومنها ما له علاقة بالشروحات اللغوية ، أو بالخلافات بين النحويين . لقد رأينا أن أجدى ما يمكن أن نقوم به في هذا البحث ، هو التوقف عند مجموعة من مجمل المسائل اللغوية المبثوثة في معظم صفحات الرسالة لتعرف المعري اللغوي الذي قيل فيه : " الشيخ بالنحو أعلم من سيبويه ، وباللغة من الخليل "[**].

ثمة – في الحقيقة – معطيات كثيرة جعلت من أبي العلاء المعري ذلك الرجل العالم والحكيم والشاعر والأديب واللغوي ، ومما لا شك فيه أن الوقوف عند هذه المعطيات ودراستها وتحليلها يساعد كثيراً في فهم الآثار العلمية الكثيرة التي تركها المعري ، ولم يصل منها للأسف إلا القليل[***] الذي زين خزانة الأدب العربي والعالمي .

ولا أظن أن الباحثين القدامى والمحدثين أهملوا جانباً من الجوانب الكثيرة التي كان لها أثر كبير على ثقافة المعري ؛ فلقد تكلموا عن ولادة المعري ونشأته ، وفقدانه البصر ، وتتلمذه على يد أبيه وغيره من تلامذة ابن خالويه ، وعن ترحاله إلى طرابلس الشام وبغداد ، واطلاعه على علوم الأقدمين من عرب وغير عرب . وتطرق الباحثون مرات عديدة إلى أثر العلوم اليونانية في ثقافة المعري، وتعلمه المسيحية واليهودية . فالمعري " يعرف الديانات والمعتقدات المختلفة ، كما يعرف الفلسفة والتنجيم والتاريخ والتصوف ، وما يُطوى في ذلك من ثقافات يونانية وفارسية وهندية"[١] .

لكن موضوعنا في هذه الدراسة لن يشمل هـــذه النواحـــي الفكرية الفذة التي ملأت الأزمنـــة ، ومايزال الناس مشغولين بها حتى يوم الناس هذا . بل سيقتصر على قراءة صفة واحدة مـــن صفـــات المعري ، وهي ولوعه بإحصاء غريب اللغة وشرحه والتعليق عليه ومن ثم استخدامه بصورة لم يســـبقه إليها أحد . ولعل هذه الصفة هي التي حضت الدارسين – على اختـــلاف مناهجهم – على البحث عـــن فكر أبي العلاء المخبوء في تعقيد لغتـــه ، حتى قال أحدهم " وكان أبو العـــلاء يتكلف الغريب ويتعمده ، ليصد عامة النـــاس وجـــهالهم ، سواء في ذلك العلماء وغير العلماء ، عن قراءته والظهور على ما فيه، وكأن أبا العلاء كان يكتب لهذا العصر الحديث الـــذي نحـــن فيـــه وللعصور التي ستليه ، وكأنه كان يخشـــى على آثـــاره الأدبيـــة أن يفهمها أهل زمانه فيفسدوها ويشوهوها ويحولوا بيننا وبين فهمـــها . وكأنه إنما أقام من الغريب وقواعد النحو والصرف والعروض والقافية طلاسم وأرصاداً شغل بها أهل عصره عن هذا الكتر حتى لا يصلـــوا إليه . وحتى تسلم لنا نحن خلاصته ..."[٢].

إن الثقافة اللغوية ساطعة كل السطوع في كل مـــا كتبـــه المعري (فالفصول والغايات) يزخر بالشروح اللغوية ، و(عبث الوليد) يعج بالكـــلام على العروض والأوزان الشعرية والمسائل النحويـــة ، وفي (رسالة الملائكة) يتوقف المعري طويلاً عند الفوائد اللغويـــة ولا تخلو (رسالة الصاهل والشاحج) من حديث لغـــوي علـــى ألســـنة الحيوانـــات ، ولعلنا لا نبالغ إذا زعمنا أن هذه الثقافة اللغوية هـــي التي جعلت رسالة الغفران – كبقية رسائل المعري – طويلة غنيـــة ، فالمعري في "الغفران " لم يترك لفظـــة غريبـــة إلا استـــعملها ، ولم يصادف مسألة لغوية إلاّ توقف عندها وفصّل في شرحها حـــتى قيـــل

فيــه " هو البحر الذي لا ساحل له في اللغة"[٣] وقيل أيضاً " سمــع اللغة وأملى فيها كتباً ، وله فيها معرفة تامة "[٤] وكان " عالماً لغويــاً شاعراً "[٥] و" أحمد بن عبدالله بن سليمان أبو العلاء المعري اللغــوي الشــاعر [...] أخذ العربية عن أصحاب ابن خالويه وعــن والــده ومحمد بن عبدالله بن سعد النحــوي .. وتصانيفه في اللغــة والأدب أكثر من مئتي مجلد[٦] وإذا كانت رسالة الغفران تشمل موضوعــات كثيرة متشعبة ومتباينة ، فإن الموضــوع اللغوي يُعــد – برأينــا – الأغزر والأهم في هذه الرســالة ، ولعل بعض الباحثين المحدثين قــد بالغوا كثيراً عندما عدوا أن الغرض الذي سعى إليه أبو العــلاء في رسالته هو عرض الفوائــد اللغويــة ، ولقــد ذهــب د. إبراهيــم السامرائي إلى أبعد من ذلك حينما اعتبر أن أبا العــلاء قــد اتخــذ لغرضه في عرض الفوائد اللغوية إطــاراً أدبياً " يقوم علــى زيارتــه للنعيم وللجحيم وما يتصل بهذا من لوازم هي في جملتها من مشــاهد العــالم الآخــر بنعــيمه وجحيــمه "[٧] ومما تجدر الإشارة إليه هاهنا، هو أن الدكتور الســامرائي ، يخصص كتاباً كاملاً شاملاً للحديــث عن المعــري اللغوي ، وينجح الباحث في وضع المعــري في المكــان المناســب بين علماء اللغة والنحاة ، ويقرّ " أن أبا العــلاء لغــوي نحوي أديب ناقد أقل بضاعته الشعر الذي عُرف بـــه، ولاسـيما في عصــرنا هذا "[٨] ولكن لا ندري لماذا يضرب الدكتور الســامرائي بهذا الإقرار عرض الحائط في قراءته لكتاب المعري (عبث الوليد) فمن يطلع على هذه القــراءة التي قدمها الدكتور السامرائي سيجد أبــا العلاء المعــري ضعيفاً في اللغة، هزيلاً في النحو ، غير قــادر علــى التمييز بين خطأ الناسخ وخطأ الشاعر ، نظن – مع تقديرنا الكبــير لأعمال هذا الباحث – أن الفرصة التي فاتت على الدكتور السامرائي

بإعداد معجم خاص بالمعري على غرار معجم المتنبي ومعجم الجاحظ ومعجم ابن المقفع ، عوضها بإعداد سريع لكتاب حمل عنوان " مع المعري اللغوي " مما أدى بطبيعة الحال إلى هذا التباين في الرأي، فهو يعد المعري من النحويين المتقدمين تارة ، ويعده من النحويين المتأخرين تارة أخرى عندما يتصدى لعبث الوليد ، لذا فإن الموضوع اللغوي ، وإن كان هو الأغزر والأهم أو الأول على رأي الباحثة الدكتورة عائشة عبدالرحمن ، فإنه لا يُعد بأية حال – غرض المعري من " الغفران " وإنني أميل في تقويم أهمية الموضوع اللغوي في رسالة الغفران إلى رأي الباحث الدكتور أمجد الطرابلسي الذي يقول في هذا السياق " إن كثرة الشروح اللغوية في " الغفران " وتنوع الطرق التي كان يتبعها المعري في خلق المناسبات لها ، دليل على أن هذه الشروح لم تكن تأتي عرضاً أو اعتباطاً ، وإنما كانت في نفسها غرضاً أساسياً من أغراض هذه الرسالة "(٩).

وللاستدلال على كبر الحيز اللغوي في " الغفران " قمنا بعملية إحصائية بسيطة ، فوجدنا أن الرسالة تتألف من أربعمائة وخمس وخمسين صفحة ، خصص المعري منها اثنتين وثمانين صفحة للحديث عن المسائل النحوية وتأويل اللغويين على الشعراء ، فيتعرض لأبي علي الفارسي ، وأبي سعيد السيرافي ، وابن دريد ، والخليل ، وسيبويه والفراء ، وللمدرسة البصرية والكوفية ، فتراه يسخر من قول هذا اللغوي ، ويدحض رأي هذا النحوي ، ويرجح رواية هذه المدرسة على تلك ، ويغوص في مسألة خلافية ، حتى ليكاد يشعر القارىء أنه بَعُد كثيراً عن الموضوع المطروح في الرسالة ، ولعل هذه الاستطرادات اللغوية هي ما جعلت بعض النقاد يتهمون الرسالة بتشتت الفكر واضطراب السياق ، والمعري لم يكتف

باستعراض أمثلة من الخلافات النحوية في هذه الصفحات الكثيرة المستقلة ، بل تعرض في مواضع كثيرة إلى قضايا لغوية متفرقة ، منها ما هو متعلق بالأوزان الشعرية ، والموسيقى والعروض ، والشروح اللغوية التي " تتوالى في جميع صفحات هذا الكتاب العجيب. فلا تكاد تمر لفظة تحتاج إلى شرح إلاّ أسرع المعري إلى شرحها وتوضيحها، سواء أكانت هذه اللفظة المفسَّرة من كلامه هو – وهو الأكثر الغالب – أم كلام منظوم أو منثور قد استشهد به"[١٠] وهاهو ذا المعري في افتتاح رسالته يبدأ في شرح ألفاظه " يقول: اللهم يسر وأعن ، وقد علم الجبر الذي نسب إليه جبرئيل وهو في كل الخيرات سبيل ، أن في مسكني حماطة ، ما كانت قطُّ أفانية [...] والحماطة ضرب من الشجر يقال لها إذا كانت رطبة : أفانية، فإذا يبست فهي حماطة : ويستمر في شرحه وتعليقه واستشهاده بالشعر، وهذا الضرب من الشرح متعلق بلغته الخاصة، أما فيما يتعلق بلغة غيره، فإنه لا يكف عن التعليق عليها أيضاً :

يا دار سلمى خلاء لا أكلفها إلاّ المرانة حتى تسأم الدنيا

عن طريق مشهد حواري يسأل فيه الشاعر عن قصده بالمرانة " ما أردت بالمرانة ؟ فقد قيل : إنك أردت اسم امرأة ، وقيل هي اسم ناقة، وقيل : العادة "[١١].

ومثل هذا الشرح كثير كما أسلفنا ، لذا فإننا سنتوقف عند الجانب الآخر من الثقافة اللغوية لدى المعري ونقصد المسائل الخلافية في اللغة والنحو . وتأتي أولى هذه المسائل في اللقاء الذي تمَّ بين ابن القارح والأعشى حيث يذكر هذا الأخير قصيدته التي يقول فيها :

ألا أيهذا السائلي أين يَمَمْتْ فإنَّ لها في أهلِ يثربَ موعدا

ويأتي عن ذكر بيته :

نبـيّ يـرى ما لا يـرون ، وذكـرُهُ أغـار لعمـري في البـلاد وأنجدا

فيتوقف المعري عند كلمة أغار التي كثر فيها الخلاف " وإنما أذكرها لأنه قد يجوز أن يقرأ هذا الهذيان ناشيء لم يَبْلُغْـهُ : حكـي "الفراء " وحده ( أغار) في معنى غـار ، إذا أتى الغورَ ، وإذا صـحّ هذا البيتُ " للأعشى " فلم يُرد بالإغارة إلاّ ضد الإنجاد "(١٢).

فالمعري ، وبالرغم من كل ما قاله الأصمعـي عـن أغـار وشرحه لها بمعنى الإسراع والإنجاد والارتفاع ، وما قاله الجوهري عن هذه الكلمة التي لا تحمل دلالة أتى الغور ، كما زعم الفراء ؛ فإنـه يقرر بأن أغار – إن صح هذا البيت للأعشـى – لم يـرد إلاّ ضـد الإنجاد. ونراه من بعد يحمّل ابن القـارح نقداً لغوياً لبيت عديّ بـن زيد الذي استشهد به سيبويه :

أراوحٌ مـودّعُ أم بُكـورُ أنت فانظـر لأي حال تصير

فبالنسبة لسيبويه ، يجوز أن يرتفع الضمير أنت بفعل مضمـر يفسره (فانظر) أما رأي المعري الذي يسـوقه على لسان ابن القارح، فإنه يستبعد هذا التأول دون أن يقدم البديل ، ولا نظن أن المعـري كان يقصد من ردّ عدي بن زيد على كلام ابن القارح " دعني مـن هذه الأباطيل " سوى السخرية من تأول النحـاة علـى الشعـراء وقياسهم الشعر على ما ليس له علاقة بطبيعة اللغة .

تلاحظ الباحثة الدكتورة عائشة عبدالرحمن أن عدي بن زيد في قوله دعني من هذه الأباطيل لم يكن يقصد تكلف النحاة خاصـة، وإنما أراد أنه في شغل بنعيم الجنة عن الشعر والنحو والنحاة جميعـاً ، ونحن نزعم أن المعري ما قصـد إلاّ ما تدل عليه كلمـة الأبـاطيل

عندما يرتبط معنى النحو بالتكلف في التأول ، وبتخريج الشعر على غير ما فيه ، ولا نعد أنه من قبيل المصادفة يذكر كلمة الأباطيل مرتبطة بالنحو مرات عديدة في " الغفران " ففي المرة الأولى يذكر هذه الكلمة ويربطها بالنحو على لسان عدي بن زيد كما في المثال السابق. وفي المرة الثانية يذكرها على لسان بشار بن برد " دعني من أباطيلك ، فإنني لمشغول عنك " (الغفران ، ٣٠٥) أما في المرة الثالثة، فإن كلمة الأباطيل ترد في مناسبة تأويل قول المتنبي "أذم إلى هذا الزمان أهيله" (الغفران ، ٣٧٨) . ناهيك عن ورود هذه الكلمة في رسائل أخرى من رسائل المعري كرسالة الملائكة ، ويجب أن لا ننسى تعلق المعري بالسماع ، وتركه للتأول والقياس ، بالإضافة إلى المآخذ الكثيرة التي كان يأخذها على آراء نحاة البصرة . من ذلك ما قاله على لسان ابن القارح مخاطباً النابغة الجعدي ، فكيف تنشد قولك :

وليس بمعروف لنا أن نرُدَّها صحاحاً ولا مُسْتَنكراً أن تُعَقَّرا

أتقول : (ولا مستنكراً) أم (ولا مستنكرٍ) فيقول الجعدي : بل (مستنكراً). فيقول الشيخ : فإن أنشد منشد : (مستنكرٍ) ما تصنع به ؟ فيقول : أزجره وأزبره . نطق بأمرٍ لا يَخْبُره . فيقول الشيخ – طول الله له أمد البقاء – إنا لله وإنا إليه راجعون ما أرى سيبويه إلاّ وَهِمَ في هذا البيت ، لأن أبا ليلى أدرك جاهلية وإسلاماً، وغذي بالفصاحة غلاماً.

وهذا ردّ واضح على رواية سيبويه برفع مستنكر وجواز جرها ونصبها[١٣].

ويمضي أبو العلاء في ذكر هذه الخلافات على شكل حوار مسرحي مشوق ، فهاهم علماء اللغة يجتمعون ويتحاورون

ويختلفون حول وزن إوَزَّة ، ويسوق المعري في معرض الحوار رأيه في تأول النحاة على لسان أبي عثمان المازني " تأوُّلٌ " من أصحابنا وادّعاءٌ ، لأن إوَزة لم يثبتْ أن الهمزة فيها زائدةُ " فيرد عليه الأصمعي بعد أن أخفق في إقناعه :

رَيَّشَتْ (جُرْهُمُ) نَبلاً فرمى " جُرْهُماً " منهنَّ فُوقٌ وغِرَارْ

تبعْتَهم مستفيداً ، ثم طعنت فيما قالوه معيداً ، ما مثلَك ومثلَهم ، إلا كما قال الأول :

أعلمه الرماية كل يوم فلما اشتدَّ ساعِدُه رماني

وينهض كالمُغْضَب ، ويفترق أهل ذلك المجلس وهم ناعمون (الغفران ، ٢٧٦) ويدل هذا الحوار بين المازني والأصمعي على أن الخلاف النحوي لم يكن حصراً على المذهبيين البصري والكوفي فالأول نحوي من نحاة البصرة المتقدمين ، والثاني راوية وصاحب لغة ونحو وسبق المازني في مجالس البصرة ، بل لم يكن النحاة " جميعاً يلمون بالمذهبين بل كان كثير منهم يحفظون آراء شيوخهم ويجهلون كثيراً من نحو المذهب الآخر مما يشير إلى أنه أصبح لكل مذهب نوع من الاستقلال عن المذهب الآخر "(١٤).

لم يكن المعري شديد العصبية على نحاة البصرة ، حتى لو أفصح عن ميله لنحاة الكوفة . لأن السماحة العلمية التي كان يتمتع بها المعري خليقة بأن تبعده عن أية عصبية مذهبية ولعل الحوار الذي أشرنا إليه بين المازني والأصمعي يدل على ذلك ، بالإضافة إلى تأييده بعض روايات سيبويه ، كقوله لراعي الإبل (عبيد بن الحصين النميري) " أحقٌ ما روى عنك سيبويه في قصيدته (اللامية) التي تمدح بها "عبدالملك بن مروان " من أنك تنصب [الجماعة] في قولك :

أَيَّامَ قومي والجماعة كالذي لَزِمَ الرِّحَالةُ أن تميل مميلا

فيقول : حقّ ذلك "[١٥] . ومثال آخر على موضوعية المعري في تناوله للنحـــاة ، وإنصافه لمن يقول الحق حتى لو كان بصريـــــاً ، بيت طرفة بن العبد :

ألا أيها الزاجـــري أحضـــر الوغـــى        وأن أشهدَ اللذات ، هل أنت مُخلدي

فسيبويه يكره نصب (أحضر) لأنه يعتقد أنّ عوامل الأفعال لا تُضمر أما الكوفيون فإنهم ينصبون أحضـــــر بـــالحرف المقـــدر ، ويُقوي ذلك قول الشاعر وأن أشهد اللذات ، ولكن نصب أحضــــر ليس خاصاً بالكوفيين فهاهو المـــازني يروي عن علي بن قُطرُبا أنـــــه سمع أباه " قطربا " يحكي عن بعض البعض نصب أحضر . والحـــق إن المعري تعرض كثيراً في رسالته للغويين الذين عدّوا النحو كلَّه قياســـاً ونقد حُججهم وفنّد آراءهم وسخر من أحكامهم ، لذا نجد أن نصيب أبي علي الفارسي من النقد والتعريض كبير جداً في الغفران ، وكـــان أبو علي الفارسي من أئمة القياس وهو القائل " لأن أخطىء في خمسين مسألة مما بابه الرواية أهون عليّ من أن أخطىء في مســـألة واحـــدة قياسية"[١٦] .

ولعل مشهد أبي علي الفارسي والشعراء الذيـــن يتحلقـــون حوله، يجادلونه ويلومونه على طريقته الذهنية في اســـتنباط القواعـــد وتعليلها ؛ هو من أهم المشاهد التي تتمحور على الخلاف النحــــوي الذي كان محتداً في المرحلة الزمنية التي سبقت المعري . ويُظهر هـــذا المشهد بوضوح موقف المعري اللغوي من ذلك الخلاف .

يقول المعري : " وكنتُ قد رأيت في المحشر شيخاً لنا كــــان يدرس النحو في الدار العاجلة ، " يُعرف " بأبي علي الفارسي " وقـــد امترس به قوم يطالبونه ، ويقولون : تأولت علينا وظلمتنا ، فلمّا رآني أشار إليَّ بيده ، فجئته فإذا عنـــده طبقة ، منهم " يزيدُ بـــن الحكـــم

الكِلابيُّ " وهو يقول: ويحك ، أنشدت عني هذا البيت برفع [المـــاء] يعني قوله :

فليـــت كَـــفافاً كان شـــرُّك كلُّه وخيرُك عني ما ارتوى الماءُ مرتوي

ولم أقل إلاّ [الماء] . وكذلك زَعَمت أني فتحت الميم في قولي:

تبدّل خليـــلاً ، كَشِكْلِكَ شـــكْلُه فإني خليـــلاً صالحاً بك مَقْتَـــوي

وإنما قلتُ " [مُقتوي] بضم الميم " (الغفران ، ٢٤٦) وهكذا يمضي المعري في محاكمة أبي علي الفارســـي إلى أن يتدخـــــل ، ابـــن القارح ليدافع عن أستاذه قائلاً : يا قوم إن هذه الأمور هينة فلا تَعْتَنوا هذا الشيخ فإنه يمتُّ بكتـــابه في (القـــرآن) المعـــروف (بكتـــاب الحُجَّة) وإنه ما سفك لكم دماً ، ولا احْتَجَن عنكم مالاً (الغفـــران ، ٢٤٧).

وواضح من ذكر بيتي يزيد بن الحكم الكلابي ، أن المعـــري يعارض أبا علي الفارسي . ففي البيت الأول يرفع الفارسي [المـــاء] على أساس أنه فاعل للفعل ارتوى ، بينما لا يقصد الشاعر إلاّ المـــاءَ بنزع الخافض على مذهب أبي العلاء الذي يرى معنى الكـــلام " مـــا ارتوى من الماء مُرتو " وعبارة نزع الخافض هي عبارة أهل الســـماع الذين يفضلهم المعري على أهل القياس .

وفي البيت الثاني يفتح الفارسي الميم في مقتوى . بينما يفضل المعري ضم الميم كما أنشد الشاعر ، وحجة المعري في ذلك أن الميـــم المفتوحة لا تتعدى إلى شـــيء لأنه ليس باسم فـــاعل ، أمـــا الميـــم المضمومة فقد جعلت كلمة مقتوي تتعدى إلى (خليلاً) " فإن قلـــت : إن باب (افعلّ) لا يتعدى فالجواب أن الشاعر يجوز أن يكـــون حمـــل ذلك على المعنى فعدّاه . والمعنى : (فإني خليلاً بك خادم) . وإن شئت نصبت خليلاً بفعـــل مضمر يدل عليه (مُقتو) ، فكأنه قـــال : فـــإني

أخدم أو أسوس أو أتعهد أو أستبدل بك خليلاً . ودل (مقتو) على ذلك[١٧].

ومن نقد المعري لغلاة النحو والذين أساؤوا الرواية ؛ ما جاء في حوار ابن القارح وامرىء القيس ، عندما سأل الأول الثاني ، ماذا أردت بالبكر في قولك " كبكر المقاناة البياض بصُفْرَة " فقد اختلف المتأولون في ذلك ؛ فقالوا : البيضة / وقالوا : الدُّرَّة ، وقالوا: الرَّوضةُ ، وقالوا : الزهرة ، وقالوا البردية . وكيف تُنشد البياضَ ، أم البياض ؟ فيرد الثاني: كل ذلك حَسَنٌ ، وأختار [البياضِ] بالكسرِ فيقول المعري على لسان ابن القارح لو شرحت لك ما قال النحويون في ذلك لَعَجبتَ " (الغفران ، ٣٠٦).

وليس غريباً أن يفضّل أبو العلاء الرواة الثقات على النحويين، وهو العارف أن النحو أخذ أصلاً عن هؤلاء الرواة ، ولعل حكاية سيبويه مع معلمه حماد بن سلمة خير دليل عندما ظن الأول أن ثمة لحناً في رواية الثاني لقول النبي صلى الله عليه وسلم " ليس من أصحابي إلاّ من لو شئت لأخذت عليه ليس أبا الدرداء " فقال حماد : لحنت يا سيبويه ، ليس هذا حيث ذهبت (أي أنه ظن أن الصحيح هو قوله ليس أبو الدرداء باعتبار اسم ليس) وإنما " ليس " هاهنا استثناء فرد سيبويه : لا جرم سأطلب علماً لا تلحِّنني فيه ".

إن مذهب أبي العلاء في النحو واضح كل الوضوح ، وهو يدل دلالة قاطعة على الثقافة اللغوية التي كان يمتلكها هذا العالم الجليل ، فاطلاعه على ما رواه الثقات جعله يتوقف عند كل كلمة يشرحها ويبحث في تشعب دلالاتها ، ويستبعد ما ذهب إليه بعض النحويين في إعرابها ضمن نسياقها ، كقوله في بيتي عمرو بن كلثوم :

فما وَجَدت كوجدي أمُّ سَقْبٍ ... أضلّته فرجّعتِ الحنينا
ولا شمطاءُ لم يَترُكْ شقاها ... لها مِن تسعةٍ إلاّ جنينا

يجوز نصب شمطاء من وجهين : " أحدهما على إضمار فعل دلّ عليه السامع معرفتُهُ به ، كأنك قلت : ولا أذكر شمطاء ، أي إنّ حنينها شديد ؛ ويجوز أن يكون على قولك : ولا تنس شمطاء ، أو نحو ذلك من الأفعال ؛ وهذا كقولك : إن " كعب بن مامة " جواد ولا " حاتِماً "؛ أي ولا أذكرُ " حاتماً "، أي إنه جواد عظيم الجود ، قد استغنيت عن ذكره باشتهاره . والآخر ، أن يكون من وَلاهُ المطر إذا سقاه السقية الثانية ، أي هذا الحنينُ اتفق مع حنيني ، فكأنه قد صار له وليًّا ؛ ويَحتَملُ أن يكون من وَلِي يلي ، وقلب الياء على اللغة الطائية" (ص. ص الغفران ، ٢٢٣ - ٢٢٤) . أو كقوله في بيت المتنبي " وأهلٌ، كلمة أصلُ وضعها للجماعة ، في قال: ارتحل أهل الدار ، فيعلم السامع أن المتكلم لا يقصد واحداً بما قال؛ إلاّ أن هذه الكلمة قد استعملت للأَحاد ، فقيل : فلان أهل الخير وأهل الإحسان [...] وكأن هذه اللفظة ، أصلها أن تكون للجمع، ثم نقلت إلى الواحد ، كما أن صديقاً وأميراً ونحوهما، إنما وضعن في الأصل للأفراد ، ثم نقلن إلى الجمع على سبيل التشبيه . وكذلك قولهم . بنو فلان أخ لنا . ويقال : أهل وأهلة، وأهلات في الجمع قال الشاعر :

فَهُم أهلاتٌ حول " قيس بن عاصم" ... إذا أدلجوا بالليل ، يدعون كوثرا

وقال بعض النحويين في تصغير آل الرجل : يجوز أُويل وأُهيل، كأنه يذهب إلى أن الهاء في أهلٍ أبدلت منها همزة ، فلما اجتمعت الهمزتان جعلت الثانية ألفاً ، ومثل هذا لا يثبت . والأشبه أن يكون آل الرجل ، مأخوذاً من آل يؤول ، إذا رجع ، كأنهم يرجعون إليه أو يرجع إليهم .

وأورد المعري في " الغفران " الخلاف القائم بين اللغويين في قولهم " فداء لك " يقول المعري في رده على ابن القارح : ألا يعجب من قول العرب : (فداء لك) بالكسر والتنوين كما قال الراجز :

وَيهاً فداءٍ لك يا " فضاله " أجِرَّهُ الرُّمح ، ولا تباله

ويُروى : [فَهاله]

وذكر " أحمد بن عبيد بن ناصح " وهو المعروف " بأبي عصيدة " أن قولهم (فداء لك) بالكسر إذا كان لها مُرافِع ، لم يَجُز فيها الكسر والتنوين . ولا ريب أنه يحكي ذلك عن العلماء الكوفيين، وعيّنه في قول " النابغة " :

مهلاً فداءٍ لك الأقدام كلُّهم وما أُثِّر من مال ومن ولد

فأما البصريون فقد رووا في هذا البيت : [فداءٌ لك]

وهكذا يمضي أبو العلاء في رده على ابن القارح في استعراض ثقافته اللغوية ، التي – وإن بدت متأثرة بالنحو الكوفي فهي محيطة إحاطة تامة ومعمقة بأقوال أئمة النحو البصري ، لذا فإن المعري يقف من المسائل اللغوية موقف المحلل المناقش الذي يستعرض الآراء مهما كان مصدرها فيردها أو يتبناها حسب ما يسمح له علمه الموسوعي ومنهجه العقلاني بذلك ، وإذا كان الثراء اللغوي الذي كان يمتلكه المعري سبباً في علوّ مكانته العلمية بين علماء عصره فإنه السبب أيضاً في اختلاف الباحثين حول قيمة أفكاره .

" فبينما يغالي " فون كريمر " **A.V. Kremer** في تقديره ويعده مفكراً أصيلاً يرى فيه " روزن " **Rosen** [...] على العكس من ذلك لغويا لا مفكراً ، يعنيه التركيب البلاغي الفني أكثر من

الفكرة ، كما أن سعيه وراء اللعب بالألفاظ كان يمكن أن يقوده إلى مسالك للفكر بعيدة عنه "[١٨].

ويذهب بروكلمان إلى أن نيكلسون مصيب في عقد مقارنة بين المعرّي والشاعر المسرحي الإغريقي يوريبيديس ، فالاثنان فنانان عظيمان يعرفان كل تراث عصرهما من العلم ، غير أنهما ليسا مفكرين منهجيين .

غير أن المعري وبالرغم من كل ما قيل فيه يبدو في "الغفران " مفكراً مطلعاً على شتى المعارف الدنيوية ، ملماً بشتى ألوان الحياة الدينية وهو مع ذلك لم يقحم القضايا الفلسفية التي كانت مزدهرة في عصره والتي نهل منها في صبر وأناة وعزلة في موضوعات لا تحتمل هذه القضايا ، فالمسائل اللغوية التي طرحها المعري في " الغفران " كانت مسائل لغوية صرفة ، وتمت مناقشتها بطريقة علمية مأخوذة من طبيعة اللغة ذاتها ، لذا ، فإن القارىء لم يجد أثراً لعلم الكلام في مناقشة المعري للمسائل النحوية بالرغم من تسرب علم الكلام والفقه والفلسفة للدرس النحوي في الحقبة التي عاش فيها المعري ، وهذا يدل دلالة واضحة على المنهج العلمي الذي اتبعه المعري في تعرضه لمسائل اللغة والنحو في الغفران على عكس ما قاله بعض المستشرقين عن غياب المنهج عند المعري .

# حواشي الدراسة

(*) أبو زكريا يحيى بن علي الخطيب التبريزي المتوفي سنة ٥٠٢هـ . صاحب (شرح الحماسة) و(تهذيب إصلاح المنطق) و(شرح المعلقات).

(**) رسالة ابن القارح ، تحقيق عا ئشة عبدالرحمن ، دار المعارف بمصر ، ص ٢٢ .

(***) ينظر ، تآليف المعري ، في ملحق كتاب ؛ مع المعري اللغوي ، د. إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٩٨٤ .

(١) – شوقي ضيف ، الفن ومذاهبه في الشعر العربي ، دار المعارف بمصر ، دون تاريخ ، ص ٢٧٨.

(٢) – د. طه حسين ، مقدمة الطبعة الثانية لرسالة الغفران ، شرح وإيجاز كامل الكيلاني ، وردت عند د. أمجد الطرابلسي ، النقد واللغة في رسالة الغفران ، مطبعة الجامعة السورية ، ١٩٥١ ، ص ٥.

(٣) – التعريف ١٥ ، نقلاً عن (الأنساب) ، طبع ليدن ، الورقة ١١٠ ، وردت عند د. أمجد الطرابلسي ، النقد و اللغة في رسالة الغفران ، ص ١٠ .

(٤) – التعريف ١٨ ، نقلاً عن (المنتظم في أخبار الأمم) – ينظر المرجع السابق .

(٥) – التعريف ١٨٦ نقلاً عن (تاريخ أبي الفداء) – ينظر المرجع السابق .

(٦) – التعريف ٣١٢ و٣١٨ ، نقلاً عن (لسان الميزان) – ينظر المرجع السابق .

(٧) – د. إبراهيم السامرائي ، مع المعري اللغوي ، ص ، ١٣ .

(٨) – المرجع السابق ، ص ٧٤ .

(٩) – د . أمجد الطرابلسي ، النقد واللغة في رسالة الغفران ، ص ، ١٦٢ .

(١٠) – المرجع السابق ، ص ، ١٤٨ .

(١١) – أبو العلاء المعري ، رسالة الغفران ، تحقيق ، د. عائشة عبدالرحمن ، دار المعارف بمصر، دون تاريخ ، ص ٢٣٨ .

(١٢) – المصدر السابق ، ص ١٧٢ .

(١٣) – ورد هذا البيت عند سيبويه على الشكل التالي :

فليس بمعروف لنا أن نردَّها ... صِحاحاً ولا مستنكرٌ أن تُعقَرا

وأوّله على النحو التالي :

كأنه قال : ليس بمعروف لنا ردُّها صحاحاً ولا مستنكرٌ عقرها ، والعقر ليس للرد . وقد يجوز أن يجرَّ ويحمله على الرد [...] وإن شئت نصبت فقلت : ولا مستنكراً أن تعقّرا ولا قاصراً عنك مأمورها ، على قولك ، ليس زيدٌ ذاهبا ولا عمرو منطلقـــاً ، [أو] ولا منطلقاً عمرو ... يُنظر ، الكتاب ، سيبويه ، تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون ، ج ١ ، عالم الكتب ، بيروت ، د.ت ، ص ٩٤ - ٩٥ .

(١٤) – د. محمد خير الحلواني . الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف دار الأصمعي والقلم العربي ، حلب ، د.ت ، ص ٤٩ .

(١٥) – ذكر سيبويه هذا البيت على الشكل التالي :

أزمان قومـــــي والجماعـــة كالذي منـــع الرِّحــــالة أ ن تميل ميـــــلا

كأن الشاعر قال : أزمان قومي والجماعة ، فحملوه على كان. أنها تقــــع في هـــذا الموضوع كثيراً ، ولا تنقض ما أرادوا من المعنى حين يحملون الكلام على ما يَرفـــع ، فكأنه إذا قال : أزمان قومي ، كان معناه : أزمان كانوا قومي والجماعة كالذي ، وما كان حضن وعمرو والجيادا . ولو لم يَقُل : أزمان كان قومي لكان معناه إذا قـــال : أزمان قومي ، أزمان كان قومي : لأنه أمر قد مضى ، ينظر ، الكتاب ، ص ، ٣٠٥.

(١٦) – وردت عند صلاح الدين الزعبلاوي ، مع النحاة ، إتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، ١٩٩٢ ، ص ، ٧٠ .

(١٧) – وردت عند د. أمجد الطرابلسي ، نقلاً عن الخزانـــــة ، ج ٣ ، ص. ص ٣٢٦ - ٣٢٨ .

(١٨) – كارل بروكلمان ، تاريخ الأدب العربي ، ج ٥ ، ترجمة . د. عبدالحليم النجار ، دار المعارف ، القاهرة د.ت ، ص ، ٣٧ .